

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الاستثمار العربي الأردني الكرام:

يسرني وباسم أعضاء مجلس الإدارة، أن نقدم لكم التقرير السنوي الرابع والأربعين لبنك الاستثمار العربي الأردني الذي يتضمن نتائج أعمال البنك والقوائم المالية الموحدة وأهم نشاطاته وإنجازاته المتحققة خلال العام ٢٠٢٢، وخطة البنك المستقبلية للعام ٢٠٢٣.

لقد كان العام ٢٠٢٢ استثنائياً في التحديات التي برزت خلاله، بعد عامين من تداعيات جائحة كورونا، إذ واجه العالم صدمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وما أسفرت عنه من تداعيات واسعة شملت تباطؤ النمو الاقتصادي وموجة تضخمية للأسعار قابلتها البنوك المركزية بتشديد للسياسة النقدية، في الوقت الذي تراجعت فيه النشاطات الاقتصادية حول العالم كما سجلت الأسواق المالية العالمية أسوأ أداء لها على الإطلاق.

وسط هذه البيئة التي تكتنفها الضبابية والتقلب واصل البنك جهوده الرامية لتعزيز مؤشراتته المالية وتنوع أعماله وتوظيف الموارد بشكل فعال، وتحقيق أرباح تشغيلية خلال العام ٢٠٢٢ بفضل استراتيجية الأداء الشاملة ومواكبته الدائمة للمتغيرات في بيئة الأعمال.

لقد كان العام ٢٠٢٢ علامة فارقة في أداء البنك إذ نجح في الاستحواذ على الأعمال المصرفية لبنك الكويت الوطني في الأردن، واستكمل كافة الإجراءات المتعلقة بانتقال العمليات المصرفية، ليؤكد على التزامه باستراتيجية توسع أعمال بنك الاستثمار العربي الأردني التي تسارعت خلال العقد الأخير.

تؤكد عملية الاستحواذ التي جرت بسلاسة وتميّز متانة المركز المالي للبنك، وتساهم في تعزيز تواجه في السوق المصرفية الأردنية، في إطار خطوات مدروسة وثابتة تنعكس إيجاباً على أداء البنك المالي.

لقد تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي، حيث برزت أزمة حادة في أسواق الطاقة والمواد الأساسية، تعتبر الأكبر منذ ٥٠ عاماً تسببت بارتفاع أسعارها لمستويات غير مسبوقة، ترافق مع ذلك تشديد للسياسات النقدية في ظل ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية لم تشهدها كثير من الدول منذ عقود طويلة، وتزامن مع ذلك كله استمرار تداعيات جائحة كورونا وبروز متحورات جديدة للفيروس، وتنفيذ الصين لإغلاقات صارمة أغلب فترات العام ٢٠٢٢.

نتيجة لهذه التطورات المتسارعة تراجع النمو العالمي من ٦,٢٪ في العام ٢٠٢١ إلى ٣,٤٪ في ٢٠٢٢، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، مع تضرر بعض البلدان من الانكماش، فيما يكتنف الاقتصاد العالمي مخاطر الوصول إلى حالة الركود التضخمي مستقبلاً، في ظل اتساع رقعة التدهور لتطال نسبة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتآكل مستويات الدخل بشكل كبير، بسبب التضخم الذي ارتفع بنسبة ٨,٨٪ في العام ٢٠٢٢ وانخفاض قيمة العملات في العديد من الدول، وشح الاستثمارات، ترافق مع ذلك كله مخاوف من أزمة ديون عالمية في ظل ارتفاعها لدى البلدان النامية لأعلى مستوى منذ ٥٠ عاماً، مع تكبدها تكاليف جديدة نتيجة تداعيات الحرب ورفع الفوائد من قبل البنوك المركزية حول العالم.

وقد أدى ارتفاع مؤشرات أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوى في ٤ عقود في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى تشديد السياسة النقدية بشكل سريع ومتزامن، سرعان ما انتقل هذا النهج إلى مختلف أنحاء العالم، حيث أقدم المجلس الاحتياطي الاتحادي على زيادة أسعار الفائدة ٧ مرات خلال العام ٢٠٢٢ بعد ثباتها بالقرب من الصفر منذ بداية جائحة كورونا، ليتراوح سعر الفائدة القياسي بنهاية العام ٢٠٢٢ في نطاق ٤,٢٥٪ إلى ٤,٥٪، كما زاد البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة القياسي ٤ مرات ليصل إلى ٢,٥٪ كما قرر بنك إنجلترا ٨ زيادات لسعر الفائدة في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى أعلى مستوى في ١٤ عاماً عند ٣,٥٪.

رغم أهمية هذه الإجراءات لاستقرار الأسعار. إلا أنها ساهمت بتدهور كبير في الظروف المالية العالمية. وارتفاع في سعر الدولار. قابله تراجع لعملات كثير من الدول مع ارتفاع عجوزاتها المالية والتجارية. في الوقت الذي تراجعت فيه الأسواق المالية. وضعف نمو الاستثمار بشكل كبير. وتدهورت أسواق العقارات والإسكان في العديد من البلدان.

في المنطقة العربية. تحسن الأداء الاقتصادي بشكل عام حيث حققت دول المنطقة متوسط نمو بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ وهو الأعلى منذ العام ٢٠١٦. لكن هذا المعدل يخفي تباينات حادة بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة التي جاهد للتغلب على آثار جائحة كورونا وصدمة أسعار النفط والمواد الغذائية والتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين وأوروبا.

وفي حين استفادت الدول المصدرة للطاقة من ارتفاع أسعار النفط والغاز في ظل توقعات صندوق النقد تحقيق فوائض تراكمية قدرها تريليون دولار خلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦. واجهت البلدان المستوردة للنفط ظروفًا معاكسة. تسببت بضغط ارتفاع فواتير المستوردات. وتقلص الحيز المالي المتاح في الموازنات. نظراً لتكبيدها فواتير دعم الأسعار للتخفيف من معاناة المستهلكين.

وألقى تدهور الأوضاع العالمية بظلاله الثقيلة على نشاط اقتصادات المنطقة. فرغم مرونة النمو المرتبط بارتفاع أسعار النفط. إلا ان التضخم كبح الانتعاش. وسط مخاطر اتساع العجز التجاري وارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومي الذي أضعف الوصول إلى التمويل. ومثل أجزاء واسعة من العالم واجهت المنطقة حالات استثنائية من المخاطر. وتفاقم التضخم المفرط ببعض الدول وانتشرت حالات ضعف الأمن الغذائي ونقص الوقود. ما زاد رقعة الاضطرابات الاجتماعية ومشاكل الديون.

محلياً. واصل الاقتصاد الوطني تعافيه من تداعيات جائحة كورونا. ليحقق نمواً حقيقياً بنسبة ٢,٧٪ خلال العام ٢٠٢٢. مقابل نمو بلغت نسبته ١,٩٪ في العام ٢٠٢١ مدعوماً بالاستقرار النقدي والمالي. رغم الرياح المعاكسة عالمياً. إذ واصل الأردن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي أكدت عليها رؤية التحديث الاقتصادي للدولة.

هذا الأداء دفع وكالة موديز للتصنيف الائتماني العالمية. لرفع النظرة المستقبلية لتصنيف الأردن الائتماني السيادي طويل الأجل من B١ مستقر إلى B١ إيجابي. في تطور يكشف عن مسار التعافي. نتيجة تطبيق سياسات كفيلة بدعم النمو والمحافظة على الاستقرار لمواجهة التحديات الطارئة.

في المقابل. ارتفع معدل التضخم خلال العام ٢٠٢٢. بنسبة ٤,٢٣٪ مقارنة مع ١,٤٪ في ٢٠٢١ ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى صعود أسعار الوقود والإنارة والنقل بالإضافة إلى سلع أخرى انعكاساً لارتفاع أسعارها عالمياً. ورغم ذلك. فإن تأثير الموجة التضخمية العالمية كان أقل وطأة مقارنة مع عدد واسع من دول المنطقة والعالم التي شهدت قفزات في الأسعار لمستويات غير معهودة منذ عقود.

أما في سوق العمل. فقد انخفض معدل البطالة ٠,٤ نقطة مئوية في الربع الرابع من العام ٢٠٢٢ مقارنة بذات الفترة من العام ٢٠٢١ بالغاً ٢٢,٩٪. ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً في صفوف حملة الشهادات الجامعية إذ يبلغ ٢٨,٤٪.

وواصل سوق العقار الأردني نشاطه خلال العام ٢٠٢٢ لتنمو التداولات بنسبة ١٧٪ محققة ٥,٨٥ مليار دينار. وارتفعت قيمة مشتريات غير الأردنيين ١٨٪ لتبلغ ٣٠٣ مليون دينار. كما استفاد القطاع من حزمة الحوافز الحكومية التي كان آخرها مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة ٢٠٢٢. الذي خفض نسبة ضريبة بيع العقار لتصبح ٣٪ بدلاً من ٤٪.

ومع هذه التطورات، عكست مؤشرات بورصة عمان التحسن الاقتصادي رغم التراجع الذي أظهرته مجموعة من الأسواق المالية العالمية. لتكون بذلك من الأفضل أداءً على مستوى البورصات العربية مدعومة بشكل رئيسي بقطاع التعدين. إذ ارتفع الرقم القياسي المرجح بنسبة ١٨,١٪ ليصل إلى ٢٥٠١,٦ نقطة في نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة مع ٢١١٨,٦ نقطة نهاية عام ٢٠٢١، محققاً أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٩. وانعكس ذلك على ارتفاع القيمة السوقية للأسهم بنسبة ١٦,٢٪ إلى حوالي ١٨ مليار دينار مشكلة ٥٦٪ من الناتج المحلي. بينما انخفض حجم التداول بنسبة ٠,٩٨٪ ليبلغ ٢,٠١ مليار دينار.

في جانب التجارة الخارجية، واصلت الصادرات الأداء الإيجابي مسجلة ٨,٧٩ مليار دينار بارتفاع نسبته ٣٢,٣٪ خلال العام ٢٠٢٢. في الوقت الذي ارتفعت فيه المستوردات بنسبة ٢٦,٧٪ لتسجل ١٩,٣٧ مليار دينار. ليبلغ العجز التجاري ١٠,٥٨٦ مليار دينار متأثراً بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إذ قفزت فاتورة مستوردات النفط الخام ومشتقاته بنسبة ٤٧,٢٪ مسجلة ٣,٥ مليار دينار.

كما واصل النشاط السياحي تعافيه في العام ٢٠٢٢ مستعيداً مستويات ما قبل جائحة كورونا. مع بلوغ الدخل السياحي ٤,١٢٣ مليار دينار بزيادة نسبتها ٠,٤٪ و ١١٠,٥٪ مقارنة بالعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢١ على التوالي. بالتزامن مع ارتفاع أعداد السياح القادمين إلى ٥,٠٤٩ مليون سائح. وترافق مع ذلك تحسن طفيف في حوالات العاملين في الخارج لترتفع ١,٥٪ خلال العام ٢٠٢٢ إلى ٢,٤٤٨ مليار دينار.

وبالنسبة للمالية العامة، فقد حققت الموازنة العامة خلال العام ٢٠٢٢ وفقاً لبيانات إعادة التقدير، إجمالي إيرادات قدرها ٨,٧٣٤ مليار دينار بارتفاع نسبته ٧,٤٥٪ عن العام ٢٠٢١، منها ٧,٩٣٨ مليار دينار إيرادات محلية و ٧٩٦ مليون دينار منح خارجية فيما بلغت النفقات العامة ١٠,٥٦ مليار دينار.

نتيجة لهذه التطورات سجل العجز في الموازنة العامة ١,٨٢٥ مليار دينار بارتفاع نسبته ٥,٥٪ عن العام ٢٠٢٢.

في ضوء هذه التطورات والمتغيرات المتلاحقة عالمياً ومحلياً، وما شهدته العالم من موجة تضخمية، وتعمق حالة عدم اليقين الاقتصادي، ومشاكل سلاسل التوريد، وتشدد معظم البنوك المركزية في سياساتها النقدية، قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٢٢ برفع أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية، وذلك بغرض تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، وضبط معدل التضخم.

كان للسياسة التي اتبعتها البنك المركزي الأردني من خلال خطوات مدروسة، الدور الحاسم في الحد من تبعات التطورات العالمية السلبية، حيث قام برفع أسعار الفائدة في ٧ قرارات خلال العام ٢٠٢٢ ليصل سعر الفائدة الرئيسي ٦٪ بنهاية العام ٢٠٢٢ مقارنة مع ٢,٥٪ بنهاية ٢٠٢١.

وفي إطار حرصه على تحقيق الموازنة بين هدفي الاستقرار النقدي من جهة ومواصلة تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع الفائدة على القطاعات الاقتصادية استمر البنك المركزي في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية الثابتة على برنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية البالغ عددها ١٠ قطاعات بقيمة ١,٣ مليار دينار وبحد أقصى ٤٪. مع استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٧٠٠ مليون دينار والإبقاء على سعر الفائدة بما لا يتجاوز ٢٪.

أسهمت الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي الأردني في تحقيق هدف الاستقرار النقدي وتعزيز النشاط الاقتصادي وحفز الطلب، حيث بلغت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ١٧,٢٦٧ مليار دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات ٧,٥ شهراً.

وسط التطورات الاقتصادية على مختلف الصعد، واصل بنك الاستثمار العربي الأردني تطبيق استراتيجيته الهادفة للنمو والارتقاء بالخدمات والمنتجات وتعزيز تواجده في مختلف الأسواق. بالإضافة إلى دراسة الفرص المتاحة بما يحقق النفع على البنك وأدائه.

خلال العام ٢٠٢٢ حقق بنك الاستثمار العربي الأردني أرباحاً بعد الضريبة قدرها ١٩,٤٨٢ مليون دينار وبنسبة نمو ٧,٣٪ لتعكس الأداء الإيجابي للبنك رغم الظروف غير المواتية وتراجع الأنشطة الاقتصادية ونسب النمو في الأسواق التي يعمل فيها وبعائد إجمالي على حقوق المساهمين بلغت ١٣,٦٪ (قبل الضريبة). وحافظت ودائع العملاء على نموها حيث ارتفعت بحوالي ١٢٪ لتبلغ ١,٣٨٣ مليار دينار في نهاية العام ٢٠٢٢. أما صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة في العام ٢٠٢٢ فقد بلغت ٨١٤,١٤٢ مليون دينار.

أما في جانب مؤشرات ملاءة ومتانة البنك المالية، فقد بلغت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات ١,٠٤٪ في العام ٢٠٢٢ مقارنة مع ما نسبته ١,١٨٪ في ٢٠٢١. ليواصل البنك تسجيل أفضل النسب في ما بين البنوك الأردنية. ما يظهر جودة محفظة التسهيلات. أما نسبة كفاية رأس المال فقد بلغت في العام ٢٠٢٢ مستوى ١٧,٨٠٪ وهي أعلى من النسب المقررة حسب متطلبات بازل III والنسب العالية والمحلية المطلوبة والبالغة ٨٪ و ١٢٪ على التوالي.

بناء على النتائج المالية المتحققة، فإن مجلس إدارة بنك الاستثمار العربي الأردني يوصي إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠٪ من رأسمال البنك أي ما قيمته ١٥ مليون دينار ليحافظ البنك على سجله في توزيع أرباح نقدية مجزية على مساهميه.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان لكافة عملائنا ومساهميننا الكرام، على ثقتهم الموصولة بنا وإيمانهم القوي بقدرات هذه المؤسسة الوطنية العريقة، ومسيرة نجاحها وخططها المستقبلية، وعطاء أسرتها وإجازاتهم والتزامهم في رؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هاني عبدالقادر القاضي  
رئيس مجلس الإدارة